التكوينات الاجتماعية " العائلة نموذجا "

دراسة في المفهوم والنظرية

د/ وفاء نعيم

أستاذ علم الاجتماع المساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية/ مصر

ملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع " التكوين الاجتماعي" باعتبارهمقولة تحليلية لفهم أى مجتمع فى مرحلة تاريخية محددة، وللكشف عن العلاقات والقوى الاجتماعية فى المجتمع ، وقد تم التركيز فى هذه الدراسة على موضوع " العائلة " باعتبارها أحد التكوينات الاجتماعية المهمة بالبحث والتحليل حيث تكتسب أهميتها من خلال الدور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذى لاتزال تلعبه العائلة في المجتمع، حيث تكشف لنا دراستها – العائلة – عن توضيح العلاقات الاجتماعية التي يندرج الشخص من خلالها طوال حياته ، كما تكشف لنا عن طريقة انتقال المراكز والملكية من جيل إلى الجيل التالي، وتعمل العائلة أيضاً على تكوين جماعات اجتماعية لها قوة التأثير فى الحياة الاجتماعية بمختلف أشكالها.

وقد انتهت الدراسة إلى أن النظام القرابي المرتكز إلى العائلة يمثل اللبنات الأساسية للتكوين الاجتماعي السياسي الجديد القديم فى المجتمع، وتمثل العائلة فى خصائصها الأساسية صورة مصغرة عن المجتمع، فالقيم التي تسودها من سلطة وتبعية وقمع، هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة في التكوين الاجتماعي ككل ، فإن بنية العائلة القائمة على السلطة الفوقية تقابلها بنية اجتماعية مماثلة. ومن حيث هي تكوين ، تقوم العائلة في آنٍ واحد بتجسيد ودعم التكوين الاجتماعي الأكبر.

<u>الكلمات المفتاحية</u>: العائلة – التكوينات الاجتماعية – القوى الاجتماعية.

Social Formations (family as a model)
A Study of Concept and Theory

Abstract:

The study focuses on the subject of "social formation" as an analytical statement to understand any society at a certain historical stage, and to uncover social relationships and forces in society. The study focuses on the subject of "family" as one of the important social structures for research and analysis, which is important through the social, political and economic role of the family in society. Its study reveals the social relationships through which a person is involved throughout his life, and reveals the way of centers and ownership to the next generation, the family is also creating social groups that have an impact on social life in all its forms.

The study concluded that the family-based kinship system is the basic building blocks of the old new political social structure in society, and that the family, in its fundamental characteristics, represents a microcosm of society. It is the values that dominate social relations in general in the social structure as a whole, the family structure based on superior power is matched by a similar social structure. And in terms of composition, the family simultaneously embodies and supports the larger social formation.

Keywords : **Family - Social formations - Social Forces.**

مقدمة

يرتبط التكوين الاجتماعي ارتباطا عميقا بالمجتمع أو الهيكل الاجتماعي ككل ، ويعكس قوانينه ، ويشتمل هذا المجتمع على العناصر التالية: الأساس الاقتصادي المتمثل فى قوى وعلاقات الإنتاج،البنية الفوقية التي تعتمد عليها(أشكال الوعى العام، الدولة، القانون، الدين، وغيرها) والتفاعل القائم بين قوى وعلاقات الانتاج وبين

الأساس والبناء الفوقي ، ويرتبط البناء الفوقي أيضا بالأساس الاقتصادي بطريقة غير مباشرة ، كماأن عناصر البناء الفوقي أيضاً تتفاعل مع بعضها، ومن ثم فإن التكوين الاجتماعي يمثل تفاعلاً متداخلاً بين مختلف الظواهر وأكثرها تباينا ، بينما يظل الإنتاج المادي هو الأساس الأول في تفاعلها [١].

وتتحدد مستويات التكوينات الاجتماعية في تكوين اجتماعي على المستوى الكلى(**Macro**) ويشبه هنا المجتمع " مثل مصر ، الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا وغيرها ، وتكوين اجتماعي على المستوى الجزئي (**Micro**) والتي يتمثل في العائلة ، المدرسة ، المؤسسات وغيرها من التكوينات .

ولدراسة أي مجتمع فى ضوء فكرة أو مقولة التكوين الاجتماعي يجب أن تتم عبر المستويات التالية [٢]:

- تحليل الطبقات والفئات والقوى الاجتماعية فى إطار عملية العمل الاجتماعي .
- تحليل المصالح الاجتماعية .
- تحليل مستوى وعى نفسانية الطبقات .
- تحليل الكل الاجتماعي عبر الزمن.

وفى هذا الصدد تتحدد أهمية الدراسة الراهنة في تناول موضوع " التكوين الاجتماعي" باعتباره مقولة تحليلية لفهم أي مجتمع في مرحلة تاريخية محددة ، وللكشف عن العلاقات والقوى الاجتماعية فيالمجتمع ، وسيتم التركيز فى هذه الدراسة على موضوع " العائلة " باعتبارها أحد التكوينات الاجتماعية المهمة بالبحث والتحليل حيث تكتسب أهميتها من خلال الدور الاجتماعيوالسياسيوالاقتصادي الذى لاتزال تلعبه العائلة في المجتمع ، حيث تكشف لنا دراستها – العائلة – عن توضيح العلاقات الاجتماعية التي يندرج الشخص من خلالها طوال حياته، كما تكشف لنا عن طريقة انتقال المراكز والملكية من جيل إلى الجيل التالي، وتعمل العائلة أيضاً على تكوين جماعات اجتماعية لها قوة التأثير فى الحياة الاجتماعية بمختلف أشكالها.

أولا: التكوينات الاجتماعية social formations : رؤية نظرية ومفاهيمية

شاع استخدام مفهوم التكوين الاجتماعي **Social Formation** فى فترة ازدهار الماركسية البنيوية، ثم الاتجاه النقدي ومدرسة التبعية ذات الأصول الماركسية، ويستخدم هذا المفهوم تعبيراً عن المجتمع في حالة تشكل أو تحول أو تكوين من مرحلة إلى أخرى أو من نظام إلى أخر (أي التعبير عن المجتمع في حالة دينامية متغيرة). والتكوين الاجتماعيعبارة عن مجموعة منالعلاقات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية الملموسة، المرتبطة ببعضها البعض وتعطي طابعها الخاص كالرأسمالية أو الإقطاعية ، ويعد العامل الاقتصادي هو الأساسيفى كل مرحلة [٣]

يذهب **ماركس** فى نظريته عن المادية التاريخية إلى التعبير عن المجتمع الإنساني بوصفه كلا متطورا ومتغيرا وأن ما يهم فى هذا المجتمع هو التكوين الاجتماعيالاقتصادي وما يشتمل عليه من أبعاد موضوعية كالأساس الاجتماعي الاقتصادى، والعلاقات التي تأتى فى العلاقات الإنتاجية ، والوجود الاجتماعي(٤).

وقد ميز **ماركس** بين القوانين العامة التى تحكم عددا من التكوينات الاجتماعية – الاقتصادية وبين القوانين النوعية التى تحكم كل تكوين اجتماعي–اقتصادي على حدة، والتى تحكم ظواهر اجتماعية معينة ، ويمثل الأساس الاقتصاديفى الواقع هيكل التكوين، بينما يمثل البناء الفوقي الجانب السياسي–الاجتماعي والروحي فيه ، بما يعنى أن الأساس الاقتصادي والبناء الفوقي يمثلان المكونات الأولية لأى تكوين اجتماعي–اقتصادي وبالإضافة إلى الأساس الاقتصادي والبناء الفوقي يتضمن التكوين الاجتماعي – الاقتصادي ظواهر اجتماعية أخرى مثل أشكال المجموعات أو الجماعات (العشيرة – والقبيلة –العائلة – والأمة) وأسلوب الحياة والأسرة والزواج واللغة والعلوم وبعض التنظيمات الاجتماعية الأخرى ، وهى جميعا سمات إنسانية عامة لا تنتمى بشكل مباشر للأساس الاقتصادي أو البناء الفوقي ولكنها عناصر ضرورية في أي تكوين اجتماعي–اقتصادي ذلك أن الأفراد لا يمكنهم التناسل والاستمرار دون حياة جنسية ودون أسرة أو زواج (٥).

وهذه الظواهر تتغير بتغير المكونات الاقتصادية والاجتماعية فأشكال التجمعات الإنسانية تختلف باختلاف التكوينات، ففي المجتمع البدائي نجد العشيرة والقبيلة ، وفى المجتمع الرأسمالي نجد الأمة ويتغير أسلوب الحياة والأسرة والزواج بتغير التكوينات الاجتماعية والاقتصادية، وترتبط الظواهر الاجتماعية التى يتكون منها التكوين الاجتماعي–الاقتصادي ارتباطا عضويا ، وتؤثر فى بعضها البعض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهى تمثل سويا كائنا اجتماعيا متشابكا معقدا دائم التطور هو التكوين الاجتماعيوالاقتصادي.

وتتمثل أهمية مفهوم التكوين الاجتماعي–الاقتصادي في أنه يوضح الوحدة العضوية بين مختلف الظواهر الاجتماعية والترابط المتبادل بينها ، كما أنه يبين لنا أنه لا يمكن الحديث بشكل مجرد عن المجتمع (التكوين الاجتماعي) بوجه عام ولكن يجب دائما الحديث عن تكوين اجتماعي ذي طابع خاص مميز. فلكل تكوين اجتماعي–اقتصادي قواه الإنتاجية الخاصة به ونمط محدد من العلاقات وحياة روحية تميزه وهكذا فإن كل تكوين يخضع لقوانين تاريخية عامة ولكنه يخضع أيضا لقوانين التطور المخطط المتناظر والتزايد المستمر لدور الجماهير فيه (٦).

وعلى أساس مفهوم التكوين الاجتماعي–الاقتصادي أمكن لماركس تقسيم تطور المجتمعات إلى المراحل الست التالية (المرحلة الجماعية البدائية – مرحلة العبودية – مرحلة الإقطاع – مرحلة الرأسمالية – المرحلة الاشتراكية – المرحلة الشيوعية) ، وتمثل كل مرحلة من هذه المراحل تكوينا اجتماعيا –

اقتصاديا متمايزا ، ولا يحدث التطور أو التغير الكيفي من تكوين اجتماعي–اقتصادي إلى تكوين أخر لا يتم فجأة ولكنه يحدث نتيجة تغيرات كمية تدريجية داخل كل تكوين تتراكم حتى يحدث التغير الكيفى، فالرأسمالية تمر قبل تحولها إلى الاشتراكية بتغيرات تدريجية من الرأسمالية قبل الاحتكارية إلى الرأسمالية الاحتكارية ثم الاستعمارية. والجدير بالذكر أنه من المعروف تاريخيا أن الانتقال من تكوين إلى أخر لا يقضى كلية ومرة واحدة على كل آثار التكوين القديم، أى أنه لا يوجد بالفعل تكوين ، خالص أو نقى ، فأى تكوين جديد يتضمن بقايا التكوين السابق، فالتكوين الاشتراكي مثلا ما زال يحتوى على بقايا من الرأسمالية فى عقول وسلوك أعضاء المجتمع الاشتراكي.

ونخلص من ذلك أن **ماركس** قد رأى أن المجتمع (التكوين الاجتماعي) فى حالة تطور مستمر وهذا التطور تحكمه قوانين محددة ، ووظيفة عالم الاجتماع هو الكشف عن هذه القوانين وفهمها ثم أستخدمها من أجل المساعدة فى تطوير المجتمع .

وهكذا ترى المادية التاريخية (النظرية الاجتماعية الماركسية) أن التكوين الاجتماعيوحدة كلية اجتماعية واقتصادية مترابطة فى حركة مستمرة وتحول دائم ويعتمد أداؤه لوظائفه الحيوية على تطوير أسلوب الإنتاج فيه ويحدد أسلوب الانتاج هذا فى نهاية الأمر التغيرات التي تحدث في نظامه السياسي أو ما يسمى بالبناء الفوقي، ويكون لهذا البناء الفوقي استقلال نسبى حيث يؤثر داخل حدود معينة على الأساس الاقتصادي(٧).

إذاً فقد تناول **ماركس** المجتمع الإنساني " كوحدة للتحليل ممثلا فيما أطلق عليه نمط الإنتاج للدلالة على التشكيل الاجتماعي" **Social Formation**" فى كل مرحلة وهو الذى يحدد خصائص هذا المجتمع، والطبقة هي المحور التنظيمي والبنائي الأساسي له، ومن ثم يعنى **ماركس وأنجلز** بالتكوين الاجتماعي" بأنه مجتمع يقع فى مرحلة تاريخية معينة من التطور التاريخيللمجتمع ، ويتفق **عبد الباسط عبد المعطى** معهما فى تعريفهما لهحيث يعنى به " البنية الاجتماعية فى مرحلة تاريخية متميزة كيفيا بعلاقاتها الاجتماعية الأساسية: علاقات الثروة والسيطرة ، والعلاقة بالخارج (٨) .

وتتحدد عوامل تطور التكوين الاجتماعيفى مجموعتين من العوامل هما: العوامل الداخلية، والتي تمثلت في مستويين: المستوى أو الأساس الاقتصادي، الذى اشتمل على العلاقة بين المنتج ووسائل الإنتاج ، وقوى الانتاج ، والطبقات الأساسية، والصراع الطبقي، والمستوى السياسي الذى اشتمل على سلطة الدولة والقوى السياسية المختلفة. أما المجموعة الثانية فهي مجموعة العوامل الخارجية، التي تمثلت في التعامل مع الخارج والتفاعل حضاريا، بجانب هيمنة الخارج بشكل مباشر من خلال الاستعمار الجديد والتبعية (٩) .

وكما تشير أدبيات التغير الاجتماعي أنه إن لم تكن مستويات التكوين الاجتماعي المحددة مؤهلة للتغيير. فإن العوامل الخارجية لا تصنع ذلك التغيير من العدم. ففي حالات غير قليلة توجه الأوضاع

والعلاقات الداخلية دور العامل الخارجي ومواقع تأثيره ؛ ولهذا تعد التناقضات الداخلية الأساسية داخل أى تكوين نقطة انطلاق مهمة لفهم توجهات التغيرات ومداها. خاصة تناقضات العلاقات والمصالح بين المواقع الاجتماعية الطبقية الأساسية [١٠].

أما "**لويس ألتوسير**"وهو من أهم رواد **الماركسية البنيوية** فقد ذهب فى نظريته حول "التكوين أو التشكيل الاجتماعي" وهى من النظريات المهمة للتمييز بين المجتمعات بأنماطها المختلفة ؛ حيث يذهب إلى أن المستوى الأساسي لهذا التكوين هو البنية الاقتصادية، وقد بدأ **ألتوسير** بفكرتي" الممارسة والبنية "؛ حيث جمع بين هاتان الفكرتان فى نموذجه حول" التشكيل الاجتماعي"، حيث يعد المستوى الأساسي للتشكل أو التكوين الاجتماعي، أي البنية الاقتصادية، ويستخدم **ألتوسير** مصطلح "الممارسة ليشير إلى الفعل الإنساني، ويلعب هذا المصطلح دوراً مهماًفى نظريته فى إفراغ الفعل منذ البداية من تلك الجوانب التي اعتبرتها مهمة كالقصد والاختيار. وتتضمن الممارسة عناصر ثلاثة، ونموذجها هو الممارسة الاقتصادية، أي فعل إنتاج شيء من شيء أخر. فهناك المادة الخام، ووسائل الإنتاج. وتتضمن قوة العمل والآلات، وآخرها البضاعة المصنوعة، والعنصر الحاسم فى الممارسة هو محصلة لقوة العمال ووسائل الإنتاج ، وفيه تكون قوة العمل بمثابة الوقود لوسائل الإنتاج، أي أن الفاعل ببساطة القوة التى تحرك الأشياء المادية. أما البُنى التى تجد تلك الممارسات نفسها فيها، تتكون من مستويات أساسية من مستويات المجتمع (المستوى الاقتصادي والسياسي والأيديولوجي) [١١] .

ويمكن النظر إلى كل المجتمعات باعتبارها تتكون من هذه المستويات الثلاثة: وهى تكون معا " التشكيل الاجتماعي" أى بنية البُنى، ويعود القول بوجود هذه البُنى الثلاث إلى أن **ماركس** قال ذلك، **وتجدر الإشارة** إلى أن مصطلحي المستوى"السياسى" و" الأيديولوجي"لهما معنى أوسع مما نعطيهما فى حياتنا اليومية، إذ يمكن النظر إلى السواد الأعظم من التنظيمات على اعتبارها تنظيمات سياسية وأيديولوجية، ويشير المصطلح الأخير إلى السبل التي نرى بها أنفسنا والعالم، وتقسيم المجتمع إلى مستويات ثلاثة على هذا النحو، يشمل أغلب ما نهدف إلى الحديث عنه في النظرية الاجتماعية [١٢].

وقد أكد " **ألتوسير** " ولا يزال على أن المستوى الاقتصادي يتمتع بشيء من الأولوية فى تحديد ما يحدث، وفى فهم ما يجرى عموما، رغم الاستقلال النسبي والتأثير السببي للمستويين السياسي والأيديولوجي، كما أكد " **ألتوسير** " فى قوله " أن المجتمعات المختلفة تسود فيها مستويات بنيوية مختلفة "وهو بهذا يعنى أنه في التطور الداخلي اليومي لمجتمع من المجتمعات تصبح واحداً أو أكثر من المستويات هو الأهم ، ففى المجتمعات الإقطاعية شارك فى هذا الدور المستويان السياسي والأيديولوجي ، أما فى المراحل الأولى للمجتمعات الرأسمالية فقد كان المستوى السائد هو المستوى الاقتصادي؛ وقد يرى البعض أن المستوى السائد فى المجتمعات الرأسمالية المتأخرة هو المستوى

السياسي. ومهما يكن من أمر فإن بنية المستوى الاقتصادي هي التي تحدد أي المستويات هو المستوى السائد بما فيها المستوى الاقتصادي(١٣).

وينظر كل من " **لويس ألتوسير و نيكوس بولانتزاس**" إلى الدولة باعتبارها مركز التشكيل الاجتماعي والوجود المستمر لعلاقات الانتاج الرأسمالية ، وتقوم الدولة بتحقيق دورها بطريقتين : إما باللجوء إلى القوة عن طريق أجهزة الدولة " كالجيش والشرطة " ولا يكون ذلك ضرورياً فى غالب الأحوال؛ لأن أجهزة الدولة الأيديولوجية تعمل بقدر عالٍ من الكفاءة لضمان رضوخ أفراد المجتمع، إلى ما تمليه عليهم البنية الكامنة وعمل ما هو مطلوب منهم. وهذه الأجهزة هي جميعها مؤسسات لضمان تحقق شروط الوجود، وهى تشمل إلى جانب أجهزة الدولة المتمثلة فى الجهاز التعليمي، مؤسسات تعتبر فى عداد المؤسسات الخاصة: كالإعلام والكنيسة والعائلة وحتى النقابات العمالية وتعمل كل هذه المؤسسات على ضمان استمرار النظام الرأسمالي، ومن ثم تلعب سلطة الدولة دوراً متميزاًفى مستويات التكوين الاجتماعي، فالدولة توجد على رأس التكوين الاجتماعي، الذى يمثل جزء من المجتمع العالمي، وفى إطار كل تكوين اجتماعي للدول طبيعة طبقية(١٤) .

الالتقاء والتمايز بين التكوينات الاجتماعية والقوى الاجتماعية

يرى ماركس أن المجتمعات الطبقية تدور بشكل أساسي بين الطبقات الاجتماعية الأساسية أما الطبقات غير الأساسية أو المجموعات الاجتماعية فإنها لا تكون ذات اتجاه محدد فيذلك الصراع وتتحالف مع طرف أو آخر من أطراف الصراع فالمثقفون قد يتحالفون مع البروليتاريافى صراعها ضد البرجوازية ، أو قد يتحالفون مع البرجوازية ضد البروليتاريا(١٥).

ويشير ماركس إلى أن مكونات الطبقة أو البناءات الفرعية لبنيتها العامة تتألف من أقسام وشرائح. وتتحدد الأقسام بالتأثيرات المباشرة والجوهرية للعلاقات الاجتماعية الشاملة . وإن هذه الأقسام هيالتي تشكل قوى اجتماعية فرعية أو يمكن أن تكون قوى اجتماعية مستقبلا. ويعبر البعض أحيانا عن هذه الأقسام بأجنحة الطبقة. ومعنى أنها قوى اجتماعية أن لها وجوداً متميزاً وفاعلية حالية أو مستقبلية(١٦) .

من خلال التحليل السابق تظهر القوى الاجتماعية، التى لا يعنى وجودها كقوى اجتماعية تميزها كقوى سياسية بالضرورة. ولهذا لابد من التعرض لفكرة نفسانية الطبقة ووعيها، ويهمنا هنا أن نذكر أن كل طبقة تتكون من أفراد يشخصون الطبقة، أي يشخصون العلاقات التي تمثلها الطبقة، وتمثل شقاً منها، ويتكون لهذه العلاقات فى أذهان أفراد الطبقة، بمعنى أنه يوجد فى وعى هؤلاء الأفراد تصور ذهني خاص لهذه العلاقات. هذا التصور عادة ما يكون على نحو منتظم ومجزئ ومشوش، لاختلاطه بالأفكار التي تسود المجتمع والأفكار التي نشأ عليها أفراد الطبقة، ولكن وحدة المصالح لإحدى المجموعات الأساسية (في

تعارضها مع الأخرين ومع المجتمع في مجموعه) تجعلها تميل نحو جماعة تكتسب وحدة في تصور العالم والمجتمع وفقا للمصالح العامة للطبقة.

تعد القوى الاجتماعية جزءًا من البنية الاجتماعية – الطبقية الكلية ، وقد يكون لهذه القوى دور مهم فى عمليات التغيير الاجتماعي باعتبارهم قوى اجتماعية وسياسية (فعلية أو احتمالية) . إذاً فالقوى الاجتماعية هى عبارة عن تركيب من بعض أو معظم فئات وشرائح وطبقات المجتمع، وتتحدد هذه القوى بالمستوى الاقتصادي والسياسي والأيديولوجي. ويرتهن الوجود النوعي للقوى الاجتماعية على المسرح الاجتماعي–السياسي بطبيعة تكوين الكتلة الحاكمة وتوازناتها [١٧].

ثانيا: الإطار التصوري للعائلة كأحد التكوينات الاجتماعية

تشكل العائلة والقرابة نقطة التقاء مميزة بين علماء الاجتماع والانثروبولوجيا وعلماء السياسة، وقد نتج عن هذه المواجهة تبادلات مثمرة فى نهاية الستينيات؛ حيث أشار "**فريدريك إنجلز**" فى كتابه " أصل العائلة : الملكية الخاصة والدولة " أن تأثير علاقات الدم يبدو وكأنه يسيطر على الانتظام الاجتماعي" ويعنى هذا بأن وسائل الإنتاج حينما تكون بدائية فى مجتمع ما، فإن هامش الاستغلال الطبقي يصبح ضعيفاً وتلعب علاقات القرابة بالتالي دوراً مركزياً وأساسياً، ويساهم فى تحديد سمات التشكيلة الاجتماعية السائدة فى مختلف مستوياتها.

ويشير " **كلود ليفى ستراوس** " بأن جميع المؤسسات القرابيةهى وسائل لتحقيق التكامل بين العوائل من خلال ظهور ثلاث بُنى قرابية هي البناء القرابي المشترك والبناء القرابي الأبوي والبناء القرابي الأمي، ومثل هذه البُنى القرابية التي تحدد انحدار النسب تشكل أو تكون حلقة أو دائرة من التبادل بين هذه الجماعات عندما يكون السكن أو الزواج في خط واحد كخط الذكور أو الإناث فإن التبادل سرعان ما يظهر بين هذا الخط لأسرة أو عائلة أخرى ، وهكذا نلاحظ بأن تبادل النساء يكون بين العوائل نتيجة لاختلاف النسب[١٨] .

هنا نواجه مسألة نظرية ومنهجية عملية: كيف يمكن لنا مقاربة التشكيلات الاجتماعية السائدة فى بلدان العالم الثالث عامة وفى البلدان العربية خاصة؟. إن ما يعنينا على الأدق هي المقاربة الأنثروبولوجية. وسنعرض فيما يلى بعض القضايا النظرية لمدرستين أنثروبولوجيتين أساسيتان فيما يتعلق بمسألة القرابة والعائلة وذلك على النحو التالي[١٩] :

- **المدرسة الأولى** : هى مدرسة الأنثروبولوجية الماركسية التى يمثلها "**موريس غودولييه** " حيث قدم لنا رؤية مختلفة ، إنه لا يعتبر القرابة أو العائلة كمعطى سياسي مباشر، مستقل وقائم بذاته إنه ينطلق فى مقاربته من النظرية الماركسية (المادية التاريخية) التي تؤكد على أسبقية الأساس الاقتصادي بالاستناد على الأدوات المفهومية للصراع الطبقي ،

والتناقض بين مستوى تطور القوى المنتجة ومستوى تطور علاقات الإنتاج ، بمصطلحات أخرى ، بين البنية التحتية الاقتصادية للمجتمع وبنيته الفوقية .

ويواجه **موريس غودولييه** على غرار الأنثروبولوجيين الماركسيين صعوبة فى تطبيق هذا التحليل على المجتمعات البدائية ، حيث أن مستوى تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج ضئيل جداً، إضافة إلى استمرار القرابة في لعب دور مركزيفى بنية هذه المجتمعات على كل المستويات : السياسية ، الاقتصادية ، والثقافية .

هكذا، فإن **موريس غودولييه** يجد جوابا على هذه الإشكالية من خلال استخدامه لمفهوم " الوظيفة " التى تقوم بها علاقات القرابة أو العائلة فى بنية هذه المجتمعات، أى أنه يحاول إيجاد نوع التوليف بين النظرية الماركسية التقليدية وبين كل من النظرية الوظيفية البريطانية (**راد كليف براون**) والنظرية البنيوية (كلود ليفى شتراوس) .

إن " التعددية – الوظائفية " للقرابة أو العائلة تشمل إذاً كل مستويات " البنية الاجتماعية بحيث أنها تصبح فى نفس الوقت بنية المجتمع " التحتية والفوقية ".

- **أما المدرسة الثانية:** فهى مدرسة الأنثروبولوجية السياسية التى يمثلها كل من "**جورج بالنديييه وبيار كلاستر**"، ويعكس بياركلاستر المعادلة بإعلانه " أن حقل السلطة السياسية هو نقطة الانطلاق فى كل بحث عن المجتمعات " البدائية منها و" الحديثة ".

وفى مقاربتنا للتكوينات الاجتماعية التقليدية في المجتمعات العربية، نرى من جهتنا ضرورة التأكيد على اعتبار العلاقة الجدلية بين خصوصية هذه التكوينات (حيث تلعب العائلة والقرابة دوراً رئيساً فيها) والتأثيرات الخارجية فى محاولاتها المستمرة لإعادة تشكيلها من جديد ، بشكل يسمح له بالسيطرة عليها وإخضاعها لدورة مصالحه ونهبه الدائمين[٢٠] .

وفى الواقع حين نتناول المجتمعات العربية القائمة على علاقات القرابة والعائلة ، فإننا لا نستطيع مقاربتها من الداخل فقط ، أي انطلاقا من تناقضاتها الداخلية ، بل يجب علينا دائماً كما يقول " **كلود ليفى ستراوس** " اللجوء إلى تفسير علاقاتها مع محيطها، علاقات قائمة على " التماثل " و " التنافر " في الوقت ذاته .

هكذا فإن الأشكال الاجتماعية العائلية والعشائرية والطائفية المسيطرة فى المجتمعات العربية ليست مجرد بقايا من الماضي تتفارق مع أشكال الانتظام السياسي – الاقتصادي القائمة حالياً في المجتمعات العربية ، ذلك أن هذه الأشكال القرابية هى نفسها علاقات سياسية اقتصادية داخل الكيانات الناتجة عن التجزئة الاستعمارية . ومن ثم فإن علاقات العائلة والقرابة لا تزال تشكل حتى اليوم "العامل المسيطر الناظم " فى مجتمعات هذه الكيانات، لكن ما يهمنا بشكل دقيق هو ما إذا كانت وظيفة هذه العلاقات قد تغيرت أم لا ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل ينبغي العودة إلى **ابن خلدون** وذلك على النحو التالي[٢١]:

علاقات القرابة والعائلة فى فكر ابن خلدون

إن بلورة مفهوم القرابة والعائلة أو العائلية يفرض علينا العودة لمفهوم " العصبية " عند ابن خلدون بما هو أداة معرفية نظرية تهدف إلى تفسير الأشكال القرابية العربية خلال المراحل التاريخية المتتالية، إن نقطة الارتكاز الرئيسية عند إبن خلدونبالنسبة لهذه المسألة هى " مفهوم العصبية التي تشكل " عصب " علاقات القرابة السياسية والتى تتبع فى تحددها النظريالتاريخي الذى أعطاها إياه ابن خلدون ، إنتاج أدوات معرفية منهجية تسمح لنا بكشف أولويات الحركات الفعلية للأشكال القرابية العربية ، تطورها ، تحولها ، وظيفتها، ارتقاءها وانحدارها، باختصار كل السياق التاريخي الذىأنتج التلازم القائم بينها وبين الحقل السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي[٢٢] .

"وتعد العصبية العائلية هي نتاج وحدة العلاقات القرابية الناشئة فى إطار المتكون القرابى (العائلة) ، فهي من جهة ، تتحدد بقوة الالتحام الداخلي القائم على رابطة الدم والحسب ، ومن جهة أخرى ، تتحدد بوحدة المصالح المادية والاجتماعية والثقافية . وهى بهذا المعنى تمثل " أيديولوجية " العائلة بكل مرتكزات تكونها الاقتصادي والاجتماعي والفكري والنفسي [٢٣].وذلك لأن الاجتماع والعصبية بمثابة المزاج للمتكون لا يصلح إذا تكافت العناصر فلابد من غلبة أحدهما وإلا لم يتم التكوين فهذا سر اشتراط الغلب فى العصبية ومنه تعيين استمرار الرئاسة فى النصاب المخصوص كما قررناه " إن هذا التمايز الأساسي الذى يقدمه لنا هذا النص الخلدونى بالمقارنة مع الأدوات النظرية الأنثروبولوجية المعاصرة يعود إلى أن ابن خلدون ينقل مفاهيم الاجتماع والعصبية إلى إطار نظري يرتكز على مفهوم المتكون أو البناء ، ويؤشر هذا المفهوم على إدراك واعٍ إذ إنه يقدم للمادية التاريخية فيحدد المتكون بمزاجه أي بغلبة (dominance) عنصر على بقية العناصر الأخرى، إذاً فقد قدم ابن خلدون لنا الأساس البنيوي (العصبية) لدور علاقات القرابة والعائلة السياسي فى مجتمعاتنا العربية التقليدية [٢٤].

وقد حدد ابن خلدون عدة صلات قرابية بالمعنى الخاص للكلمة منها " الحسب ، النسب، صلة الأرحام "، إضافة إلى علاقات سياسية أخرى بدرجات مختلفة منها " الحلف ، الولاء ، المناصرة "، ويشير ذلك إلى أن ابن خلدون لا يصنف هذه العلاقات تصنيفا تراتبيا فقط ، ولكن مع القراءة المتأنية لدينامية النص الداخلية نجد أنها قادرة دون شك على تحديد " مزاج " هذه العلاقات بتكاملها الكلى وباعتقادنا أن هذا المزاج لا يمكن القبض عليه إلا فى دورة العصبية بما هي دورة سلطوية وبنيوية في الوقت ذاته . ومن ثم فإن المكان المركزي الذى تحتله العصبية فى التفسير الذى يعطيه ابن خلدون للسلوكيات الاجتماعية ولممارسة السلطة ، إنما يعكس أهمية هذه العصبية ليس فى فكر ابن خلدون فقط ، ولكن فى المجتمع العربي الذى يتفحصه ، فقد استنتج بأن العصبية التى تسمح بتشكل الجماعات على أساس صلات دموية فعلية أو وهمية، تقود فى الوقت نفسه تقاربها وتراتبها عبر علاقات الجوار ، التحالف والموالاة ، وبأن هذا الجمع هو الذى يسمح بممارسة السلطة " للعائلة .

ويقودنا هذا الخلط بين " السياسي " والبنيوي " إلى فكرة استمرارية السلطة واستحالة تغييرها من الداخل طالما " أن الاجتماع والعصبية هي بمثابة المزاج للمتكون "[٢٥] .

هنا يأتي السؤال: ماذا يبرز لنا واقع العائلة والقرابة العربية الراهن بالعودة إلى الإطار النظري الخلدوني؟، وإذا أخذنا النموذج المصري وحاولنا مقاربته انطلاقا من هذا الإطار فإننا نجد أن المجتمع المصري يستمر فى تقديمه لنا صور وأشكالاً متنوعة تؤكد على أن علاقات القرابة والعائلة ستظل الداعم للسلطة السياسية الحاكمة (الدولة) والمهدد الفاعل لها وذلك فى حالة إخفاق العصبية المتمثلة في علاقات القرابة والنسب والمصاهرة وجماعات المصالح القيام بمهامها تجاه العائلة والمجتمع، ومن هنا فإننا يمكننا القول بأن العصبية العائلية يمكنها أن تتعايش وتتكيف كما يمكنها تشكيل نفسها من جديد لتتلاءم مع ظروف أكثر تطوراً يشهدها المجتمع المصري[٢٦].

والجدير بالذكر أن نظام القرابة أساسه عملية عقلية وليس تطبيقية أو منهجية تسير على أسس علمية ثابتة ، فالناس ينظرون لنظامهم القرابي والعائلي ، بتداخلات فلسفية، ودينية، واجتماعية ، وهذا ما يسبب اختلاف النظرات والاعتبارات الاجتماعية والفكرية لهذا النظام .

فعلى الرغم من أن أنظمة القرابة تعتمد بشكل أساسي على العلاقة البيولوجية ، فإنها ظاهرة اجتماعية وثقافية، والطريقة التى يصنف فيها المجتمع نظام القرابة والعائلة المتبع لديه هي ظاهرة ثقافية، اجتماعية ، وليست بالضرورة أن تكون معتمدة بشكل علمي على الروابط البيولوجية (علاقات الدم)[٢٧].

العائلة كأحد التكوينات الاجتماعية : مفهومها وأبعادها

تشكل العائلة نواة التنظيم الاجتماعي ومركز النشاطات الاقتصادية فى المجتمع العربي القديم والحديث والمعاصر ، فتتمحور بها وحولها حياة البشر ، بغض النظر عن أنماط معيشتهم (البداوة والفلاحة والحضارة) وانتماءاتهم الطائفية والأثنية والإقليمية والقبلية ، فهى أيضا الوسيط بين الفرد والمجتمع ، والمؤسسة التي يتوارث فيها الأفراد والجماعات انتماءاتهم الدينية والطبقية ، وحتى الثقافية والسياسية إلى حد بعيد.

وفى اتصالها الوثيق بالمجتمع والمؤسسات الأخرى كالطبقة الاجتماعية والدين والسياسة والاقتصاد والتربية ، تتصف علاقة العائلة بكل منها بالتكامل أو التناقض ، ومهما كانت نوعية هذه العلاقات ، فإنها تقوم باستمرار وكثافة على التفاعل والتأثير المتبادل ، وفى الوقت الذى تنقل العائلة لأفرادها ثقافة المجتمع وتنشئهم للإسهام فيه فتشكل وسيطا بينهم وبينه ، قد يتناقض الولاء العائلي مع الولاء المجتمعي أو الولاء القومي[٢٨].

وإذا كان المتكون القرابي (العائلة) قد ارتكز فى تشكله البنائي على مجموعة من العوامل الداخلية(الحسب ، النسب ، رابطة الدم ، صلة الأرحام ، العصبية) ، فإن هذه العوامل لم تكن معزولة عن جُملة من العوامل الخارجية الاجتماعية والاقتصادية ، فهناك ثَمة حركة انتظام بين ما هو " داخلي " وما هو " خارجي " وفقاً لجدلية قائمة بينهما صحيح أن " القرابة والعائلة مسيطرة على الإنسان بعوامل اقتصادية وسياسية لكنها محددة [٢٩] .

وفى ضوء ما سبق تتحدد عناصر وجود العائلة والقبيلة فيما يلى :

- اللحمة بين مجموعة من الأفراد يعيشون متجاورين تربط بينهم علاقات قرابة فعلية أو / وهمية .
- الاعتماد على موارد وشروط حياة أساسية مشتركة وإدارتها بشكل جماعي .
- الاشتراك في ذاكرة جماعية انتقائية تشد الجميع إلى تاريخ عام متخيل من التلاحم إلى جانب ذاكرة تفصيلية تعنى بالصراع والتنافس الداخلي .
- الوفاء لجُملة من الممارسات والمرجعيات الثقافية المحلية .
- الدفاع عن الموارد المشتركة والشرف بشكل متحد ومستقل أو شبه مستقل .

ومع ذلك حافظت فكرة القبيلة والعائلة على حضورها كأداة تحليلية وتصنيفية تستخدم فى مقاربة سلوك الفاعلين السياسيين ، كما لو أن الأمر يتعلق بكيانات قبلية فاعلة ، وكما لو أن مجمل التحولات التي جرت فى النسيج الاجتماعي لم ينشئ روابط جديدة لما لها من التأثير في سلوك هؤلاء الفاعلين ، ما يؤهلها لتتحول إلى بؤرة للمشاهدة وإلى فرضيات فهم وتفسير للظاهرة السياسية في السياق الحالي للمجتمعات العربية [٣٠].

وعلى هذا الأساس ، يتحدد موقع العائلة فى سُلم السلطة الاجتماعية – السياسية وفقا لدرجة العصبية التي تتمتع بها باقي العصبيات العائلية الأخرى ، أما العناصر التي تشكلمصدر قوة العصبية العائلية تتمثل فيما يلى [٣١]:

- حجم الثروة بأشكالها المختلفة التي تسيطر عليها العائلة كوحدة – اجتماعية – إنتاجية .
- المراكز والوظائف التي تشغلها العائلة من خلال أفرادها ، فى أجهزة الدولة المختلفة .

- حجم العلاقات القرابية التي تربط العائلة بغيرها من العائلات الأخرى عن طريق المصاهرة والنسب وتبادل المصالح وقيام التحالفات السياسية.

ومن ثم فإن العناصر التى تدخل فى أساس تشكل أو تكوين العصبية القرابية العائلية مازالت هي الشرط الرئيس لإنتاج النُخب العربية الحاكمة فى سائر الأقطار العربية. فالموقع السلطوي للعائلة ظلت تحدده درجة العصبية التي بلغتها هذه العائلة على مستوى علاقاتها العضوية الداخلية من جهة، وعلى مستوى موقعها من التراتبية في سحب الفائض الاقتصادي وإعادة توظيفه وتدويره من أجل زيادة حجم ثرواتها من جهة أخرى [٣٢].

إذاًفالمجتمعات الإنسانية جميعها وبدرجات متفاوتة محكومة بالقرابة " العائلة " التي تشكل مجموعة النسل والإرث والطقوس والأدوار ..إلخ ، وبنسب مختلفة سواء تلك التي يمثل فيها نظام القرابة تعقيدا ودوراً أقل كما هو الحال في المجتمعات الغربية ، أو تلك المجتمعات التى تميل للاعتماد على نظام القرابة بشكل كبير لتحديد الأدوار الاجتماعية والاقتصادية لأفرادها كما هو الحال فى المجتمعات الشرقية بشكل عام إن حق لنا تعميمها. ولهذا فإن نظام القرابة والعائلة يمكننا من فهم أوسع لطبيعة المجتمع (التكوين الاجتماعي) الذى تتم دراسته من خلال هذه الأنظمة الاجتماعية[٣٣].

خاتمة

في ضوء كل ما سبق نستخلص أن التكوين الاجتماعي يمر بمراحل مختلفة تتحدد فى؛ (التكوين ،الازدهار، الانخفاض والتحول إلى نوع آخر). و تتغير خلالها فترات التراجع والظهور لأنواع مختلفة من التكوينات الاجتماعية كنتيجة للصراع بينهما ، والتقارب ، والتهجين الاجتماعي. و يمثل كل نوع من التكوين الاجتماعي عملية تطور لقوى وعلاقات الإنتاج، من البسيط إلى المعقد.ويتسم تطور المجتمعات بتراجع تكوين اجتماعي وظهور تكوينات اجتماعية جديدة ، إلى جانب السابقة ، بمعنى تعايش أنماط إنتاج غير رأسمالية مع نمط الإنتاج الرأسمالي المهيمن ، أي وجود أكثر من نمط إنتاجي داخل التكوين الاجتماعيفى لحظة تاريخية محددة رغم هيمنة أحدها ، ويفضى التداخل بينهما إلى وجود بنية طبقية متداخلة تؤثر فى تبلور المصالح الاجتماعية الجوهرية إلى مصالح طبقية.
وتنقسم "التكوينات الاجتماعية" إلى طبقات، فثمة تكوينات أخرى تتداخل مع الطبقة رأسياً وتؤثر في الانتماءات والتحالفات والمصالح مثل التكوينات العشائرية والقبلية والعائلية والتي تكون أحياناً عبر طبقة رأسياً وعبر أقسام الطبقة الواحدة أفقيا.
وهكذا يمثل النظام القرابي المرتكز إلى العائلة اللبنات الأساسية للتكوين الاجتماعي السياسي الجديد القديم في المجتمع، وتمثل العائلة فى خصائصها الأساسية صورة مصغرة عن المجتمع ، فالقيم التي تسودها من سلطة وتبعية وقمع ، هيالتي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة في التكوين

الاجتماعي ككل ، فإن بنية العائلة القائمة على السلطة الفوقية تقابلها بنية اجتماعية مماثلة . ومن حيث هى تكوين ، تقوم العائلة فى آنٍ واحد بتجسيد ودعم التكوين الاجتماعي الأكبر.

قائمة المصادر

إحسان محمد الحسن ، النظرية الاجتماعية المتقدمة : دراسة تحليلية فى النظريات الاجتماعية المعاصرة ، العراق ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، ٢٠١٥.

المولدي الأحمر ، نحو استعادة المشاهدة من دون حجاب القبيلة ، مجلة عمران العدد ٤/١٥ ،٢٠١٦ .

ايان كريب ، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس ، ترجمة محمد حسين غلوم ، عالم المعرفة ، العدد ٢٤٤ ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٠.

حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.

سليم درنونى ، انثروبولوجيا القرابة والعائلة ، بسكرة ، جامعة محمد خضير، ٢٠١٦ .

سمير نعيم أحمد ، النظرية فى علم الاجتماع : دراسة نقدية ، غير مذكور جهة النشر وبلد النشر ، ١٩٧٧.

عبد الباسط عبد المعطى ، دراسة التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية لمصر: الدراسات المحلية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٨.

عبد الباسط عبد المعطى ، اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع، عالم المعرفة ، العدد ٤٤ ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨١.

عبد الباسط عبد المعطى ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر : اتجاهات التغير والتفاعلات (١٩٧٥-٢٠٢٠) ، منتدى العالم الثالث ٢٠٢٠ ، القاهرة ، دار ميريت للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢

محمد حسين دكروب ، السلطة والقرابة والطائفة عند موارنة لبنان (استنادا على دراسة أنثروبولوجية للنموذج الماروني الشمالي في بلدة تنورين ، الطبعة الأولى ؛ لبنان ، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨١ .

محمد مراد ، العائلة وعلاقات القرابة والسلطة فى المجتمع العربي ، لبنان ، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر ، مج ١٠، عدد ٤٠/٣٩، ١٩٨٨.

وفاء سمير نعيم ، العصبية العائلية والمشاركة السياسية : دراسة حالة فى قرية مصرية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٦ .

Marta Harnecher, Mode of Production ,Social Formation and Political Conjuncture, issue of Marxism today , 1980.

مصادر الانترنت:

- https://www.Oxfordreference.com/view/10.1093/oi/authority.20110803100515161.
-

نظرية فلسفة التكوينات الاجتماعية والاقتصادية لمزيد من التفصيل انظر الرابط التالي: https://ywas.ru/ar/francuzskijj/teoriya-obshchestvenno-ekonomicheskih-formacii-filosofiya-teoriya-formacii.html

الهوامش

[١] نظرية فلسفة التكوينات الاجتماعية والاقتصادية لمزيد من التفصيل انظر الرابط التالى: https://ywas.ru/ar/francuzskijj/teoriya-obshchestvenno-ekonomicheskih-formacii-filosofiya-teoriya-formacii.html

[٢] عبد الباسط عبد المعطى ، دراسة التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية لمصر: الدراسات المحلية ، (القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٨)، ص ٣١.

[٣] انظر الرابط التالى : https://www.Oxfordreference.com/view/10.1093/oi/authority.20110803100515161

[٤] عبد الباسط عبد المعطى ، اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع، عالم المعرفة ، العدد ٤٤ ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨١ ، ص ٢٤.

[٥] سمير نعيم أحمد ، النظرية فى علم الاجتماع : دراسة نقدية ،(١٩٧٧) ، ص ١٥٧.

[٦] المصدر نفسه ، ص ص ١٥٧-١٥٨.

[7]Marta Harnecher(1980), Mode of Production ,Social Formation and Political Conjuncture, issue of Marxism today , P24-25.

[٨] سمير نعيم أحمد ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

[٩] عبد الباسط عبد المعطى ، دراسة التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية لمصر ، المصدر السابق، ١١؛ ايان كريب ، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس ، ترجمة محمد حسين غلوم ، عالم المعرفة ، العدد ٢٤٤ ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٠ ، ص ٢٧ .

[١٠] عبد الباسط عبد المعطى ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر : اتجاهات التغير والتفاعلات (١٩٧٥- ٢٠٢٠) ، منتدى العالم الثالث ٢٠٢٠ ، القاهرة ، دار ميريت للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٧.

[١١] عبد الباسط عبد المعطى ، دراسة التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية لمصر ، المصدر السابق ، ١٥١.

[١٢] إيان كريب ، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس ، ص ٢٢٢.

[13]Marta Harnecher,Op.Cit, p 26.

[١٤] إيان كريب ، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس ، مرجع سابق ، ص٢٢٣؛ Marta- Harnecher,Op.Cit, p 24

[١٥] إيان كريب ، المصدر السابق ، ص ص ٢٢٣-٢٢٤ .

[١٦] عبد الباسط عبد المعطى ، اتجاهات نظرية معاصرة ، المصدر السابق، ص ٢٧٣.

[١٧] عبد الباسط عبد المعطى ، دراسات التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية لمصر ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠-٣٢.

[١٨] محمد حسين دكروب ، السلطة والقرابة والطائفة عند موارنة لبنان (استنادا على دراسة أنثروبولوجية للنموذج الماروني الشمالي في بلدة تنورين ، (لبنان ، ط/١،المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨١)، ص ص ٢٩-٣٠ .

[١٩] المرجع السابق نفسه ، ص ٣٠.

[٢٠] المرجع السابق نفسه ، ص ص ٣٢-٣٣.

[٢١] محمد مراد ، العائلة وعلاقات القرابة والسلطة فى المجتمع العربي ، لبنان ، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر ، مج ١٠، عدد ٣٩/٤٠، ١٩٨٨،ص ص ٣٧-٣٨.

[٢٢] محمد حسين دكروب ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

[٢٣] إحسان محمد الحسن ، النظرية الاجتماعية المتقدمة : دراسة تحليلية فى النظريات الاجتماعية المعاصرة ، العراق ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، ٢٠١٥، ص ٣٧.

[٢٤] محمد حسين دكروب ، المصدر السابق ، ص ص ٣٦-٣٧.

[٢٥] محمد مراد ، المصدر السابق ، ص ص ٣٧-٣٨.

[٢٦] وفاء سمير نعيم ، العصبية العائلية والمشاركة السياسية : دراسة حالة فى قرية مصرية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٦ ، ص ٢١٣.

[٢٧] سليم درنونى ، انثروبولوجيا القرابة والعائلة ، بسكرة ، جامعة محمد خضير، ٢٠١٦ ، ص ٥.

[٢٨] حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ١٧١.

[٢٩] محمد مراد ، العائلة وعلاقات القرابة والسلطة في المجتمع العربي ، لبنان ، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر ، مج ١٠، عدد ٣٩/ ٤٠، ١٩٨٨، ص ١٧.

[٣٠] المولدي الأحمر ، نحو استعادة المشاهدة من دون حجاب القبيلة ، مجلة عمران العدد ٤/١٥ ،٢٠١٦ ، ص ص ١١٣-١١٤ .

[٣١] محمد مراد ، المصدر السابق ، ص ٣٩.

[٣٢] المصدر نفسه ، ص٤٦.

[٣٣] محمد حسين دكروب ، المصدر السابق ، ص ٦.